البنك الإسلامي للتنمية
Banque islamique de développement
المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب
L’Institut Islamique de Recherche
et de Formation

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de L'enseignement Supérieur et de la recherche scientifique
جامعة فرحات عباس
Université Ferhat Abbas





عنوان المداخلة :

تقييم تجربة الخدمات المالية الإسلامية في السوق الجزائرية وآفاقها المستقبلية

الدكتور: عبد الحليم غربي
أستاذ محاضر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
–جامعة فرحات عباس – سطيف – الجزائر

الندوة العلمية الدولية حـــول:

الخدمات المالية وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية

خلال الفترة 18–19–20 أفريل 2010
الموافق لـ 03–04–05 جمادى الأولى 1431
جامعة فرحات عباس – سطيف – الجزائر

تمهيـــد

تتّجه الجزائر كغيرها من دول العالم إلى التعامل بالخدمات المالية الإسلامية، في إطار سعيها لإصلاح منظومتها المصرفية والمالية؛ مما يسمح لها بالاندماج بفعالية في الاقتصاد العالمي.

لقد تميّزت الجزائر بصدور قانونين في قطاع البنوك وقطاع التأمين مثّلا حدّين فاصلين بين مرحلتين مختلفتين شكلاً ومضموناً؛ لاسيما من خلال فتح القطاعين أمام الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي بعدما كان ذلك حكراً على الدولة. فإذا كان قانون النقد والقرض رقم 10/90 الصادر في 1990/04/14 يُعتبر أهم تحوّل في تطور النظام المصرفي الجزائري؛ فإن قانون التأمينات الجديد رقم 07/95 الصادر في 1995/01/25 قد شكّل نقطة تحوُّل نوعية في مسار نظام التأمين الجزائري.

ونتيجة لهذين القانونين والتعديلات الجزئية التي رافقتهما؛ تأسَّست عدة بنوك وشركات تأمين خاصة ذات رؤوس أموال وطنية وأجنبية؛ ومن ثمّ فإن معظمها حديث النشأة في السوق الجزائرية.

ولما كان لمنتجات العمل المالي الإسلامي أهمية بالنسبة للاقتصاد الجزائري بمختلف قطاعاته في مجالي تعبئة الموارد وتخصيصها على أفضل الاستخدامات لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ فإننا سنبيّن أهمية انفتاح الجزائر على الخدمات المالية الإسلامية؛ من خلال ترقية ظروف العمل ودعم المنظومة التشريعية والارتقاء بالممارسات العملية إلى مستوى تحقيق محيط مالي تنافسي.

وسوف تعالج هذه الورقة البحثية المحاور التالية:

- **أولاً: واقع السوق المصرفية في الاقتصاد الجزائري؛**
- **ثانياً: تجربة الخدمات المصرفية الإسلامية في الجزائر؛**
- **ثالثاً: واقع سوق التأمينات في الاقتصاد الجزائري؛**
- **رابعاً: تجربة الخدمات التأمينية التكافلية في الجزائر؛**
- **خامساً: استشراف مستقبل الخدمات المالية الإسلامية في الجزائر.**

أولاً : واقع السوق المصرفية في الاقتصاد الجزائري

1- النظام المصرفي الجزائري

يتكون النظام المصرفي الجزائري من ثلاثة هياكل أساسية هي :

- ***بنك الجزائر*** : يُمثِّل قمة هرم النظام المصرفي الجزائري ؛ فهو البنك المركزي الذي تخضع له بقية البنوك ومؤسسات الوساطة المالية الأخرى، ويتكون من الهيئات التالية[1] :

  - ***مجلس إدارة بنك الجزائر*** : يقوم باتّخاذ كافة الإجراءات التنظيمية وإصدار القوانين واللوائح التي تنظِّم عمليات بنك الجزائر مثل : إعداد الميزانية العامة للبنك، تمثيله أمام القضاء، إبرام الاتفاقات وفتح الفروع والوكالات التابعة له. وتتولّى "هيئة رقابة" عملية التدقيق الداخلي لبنك الجزائر وبخاصة تلك المتعلقة بتنظيم السوق النقدية ومركزية المخاطر ؛
  - ***مجلس النقد والقرض*** : يُعتبر السلطة النقدية في الدولة، ويقوم بكل ما يتعلق من تنظيم وإشراف ورقابة على النظام المصرفي والنقدي في الجزائر ؛
  - ***اللجنة المصرفية*** : تقوم بمراقبة مدى احترام البنوك والمؤسسات المالية للأحكام التشريعية والتنظيمية المطبّقة عليها ؛ ومن ثمّ تحديد المخالفات وإصدار العقوبات المناسبة لذلك.

- ***البنوك*** : يعمل حالياً في النظام المصرفي الجزائري 20 مصرفاً موزَّعة على 6 بنوك عمومية بالإضافة إلى 14 كبنوك خاصة هي إما ملكية أجنبية مطلقة (وهي الأغلبية) أو ملكية جزائرية مختلطة مع الملكية الأجنبية (حالة بنك البركة) ؛ وفيما يلي قائمة البنوك المعتمدة إلى غاية 2010/01/03[2]:

  - بنك الجزائر الخارجي *BEA* ؛
  - البنك الوطني الجزائري *BNA* ؛
  - القرض الشعبي الجزائري *CPA* ؛
  - بنك التنمية المحلية *BDL* ؛
  - بنك الفلاحة والتنمية الريفية *BADR* ؛
  - الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (بنك) *CNEP-Banque* ؛
  - بنك البركة الجزائري *Al Baraka* ؛
  - سيتي بنك – الجزائر (فرع بنك) *CityBank* ؛

---

[1] راجع: *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية*، المواد 18–19؛ 26–27؛ 58–62؛ 105، ع52، 2003/08/27.

[2] *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية*، ع11، 2010/02/10، ص: 33.

- المؤسسة المصرفية العربية –الجزائر *ABC* ؛
- نتيكسيس –الجزائر *Natixis* ؛
- سوسيتي جينيرال –الجزائر *Société Générale* ؛
- البنك العربي –الجزائر (فرع بنك) ؛
- بي. ن. بي باريباس –الجزائر *B.N.P./Paribas* ؛
- ترست بنك –الجزائر *Trust Bank* ؛
- بنك الإسكان للتجارة والتمويل –الجزائر *Housing Bank* ؛
- بنك الخليج –الجزائر *AGB* ؛
- فرنسا بنك –الجزائر *Fransabank* ؛
- كاليون الجزائر *Calyon* ؛
- إتش. إس. بي. سي –الجزائر (فرع بنك) *H.S.B.C* ؛
- مصرف السلام –الجزائر *Al Salam* .

– ***المؤسسات المالية*** : يبلغ حالياً عدد المؤسسات المالية* العاملة بالجزائر 6 مؤسسات موزَّعة بين مؤسسات مالية متخصصة وشركات تمويل تأجيري؛ هي[1] :

- شركة إعادة التمويل الرهني *SRH* ؛
- الشركة المالية للاستثمار والمساهمة والتوظيف *Sofinance* ؛
- الشركة العربية للإيجار المالي *ALC* ؛
- المغاربية للإيجار المالي –الجزائر ؛
- سيتيلام الجزائر *Cételem* ؛
- الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي "مؤسسة مالية" *CNMA* .

وفيما يلي جدول يُلخِّص هيكل النظام المصرفي الجزائري :

* حدَّد القانون المصرفي الجزائري مهام المؤسسات المالية بأنها كل المهام التي تقوم بها البنوك ما عدا تلقِّي الأموال (الودائع) من الجمهور وإدارة وسائل الدفع.

[1] المصدر نفسه.

جدول 1: المؤسسات المالية المكوِّنة للنظام المصرفي الجزائري عام 2010

البنك المركزي	البنوك العمومية	البنوك الخاصة والمختلطة	المؤسسات المالية العمومية	المؤسسات المالية الخاصة
بنك الجزائر مجلس إدارة بنك الجزائر مجلس النقد والقرض اللجنة المصرفية	بنك الجزائر الخارجي *BEA*	بنك البركة الجزائري *Al Baraka*	شركة إعادة التمويل الرهني *SRH*	الشركة العربية للإيجار المالي *ALC*
	البنك الوطني الجزائري *BNA*	سيتي بنك – الجزائر (فرع بنك) *CityBank*	الشركة المالية للاستثمار والمساهمة والتوظيف *Sofinance*	المغربية للإيجار المالي – الجزائر
	القرض الشعبي الجزائري *CPA*	الشركة المصرفية العربية – الجزائر *ABC*	الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي *CNMA*	سيتيلام الجزائر *Cétélem*
	بنك التنمية المحلية *BDL*	نتيكسيس – الجزائر *Natixis*		
	بنك الفلاحة والتنمية الريفية *BADR*	سوسيتي جينيرال – الجزائر *Société Générale*		
	الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (بنك) *CNEP- Banque*	البنك العربي – الجزائر (فرع بنك)		
		بي . ن . بي باريباس – الجزائر *B.N.P./Paribas*		
		ترست بنك – الجزائر *Trust Bank*		
		بنك الإسكان للتجارة والتمويل – الجزائر *Housing Bank*		
		بنك الخليج – الجزائر *AGB*		
		فرنسا بنك – الجزائر *Fransabank*		
		كاليون الجزائر *Calyon*		
		إتش . إس . بي . سي – الجزائر (فرع بنك) *H.S.B.C*		
		مصرف السلام – الجزائر *Al Salam*		
المجموع	**6**	**14**	**3**	**3**

وتجدر الإشارة إلى الجمعية المهْنية للبنوك والمؤسسات المالية في الجزائر التي تعمل على تنظيم المهنة المصرفية من خلال ما يلي[1] :

- تكثيف المشاورات التقنية والمهنية من خلال الحوار المشترك ؛
- تسريع عملية التحديث المصرفي ؛ وبخاصة أنظمة الدفع الإلكترونية ما بين البنوك ؛
- الإسهام في تجديد أدوات تدخُّل البنوك ؛
- تعزيز الآليات ما بين البنوك للنهوض بالمنافسة وأخلاقيات المهنة المصرفية ؛
- وضع الاتفاقات الجماعية والعقود المشتركة ؛
- المشاركة في الأعمال الهادفة إلى إدارة المخاطر ، والمحافظة على سمعة البنوك والنظام المصرفي ؛
- مواصلة الدفاع على المصالح المشتركة للأعضاء .

2- خصوصية النظام المصرفي الجزائري

يتميز النظام المصرفي الجزائري بمجموعة من الخصائص ، يمكن استعراضها فيما يلي :

- ***سيطرة البنوك العمومية :*** بالرغم من العدد الكبير للبنوك الخاصة والأجنبية فإن الإحصاءات المتوافرة تُشير إلى أن البنوك العمومية تستحوذ على أكثر من 90٪ من إجمالي الموارد والاستخدامات في السوق المصرفية الجزائرية بسبب كثرة الفروع والوكالات من جهة ؛ ودعم الدولة لهذا القطاع من جهة أخرى .

جدول 2: مؤشرات احتكار القطاع العمومي للسوق المصرفية الجزائرية

النشاط المصرفي	حصة البنوك العمومية	حصة البنوك الخاصة
إجمالي الودائع	90٪	10٪
إجمالي القروض	95٪	5٪

المصدر : راجع : Abdelkrim NAAS, *Le système bancaire algérien : De la décolonisation à l’économie de marché*, Edition INAS, Paris, 2003, p. 283.

- ***التمويل المصرفي الشامل :*** سمح قانون النقد والقرض للبنوك الجزائرية بتمويل مختلف القطاعات الاقتصادية وتقديم القروض لمختلف الآجال طبقاً لمبدأ الشمولية ؛ حيث يتم تقديم أكبر حجم من المنتجات الإقراضية في مجال التمويل قصير الأجل ؛ وكان التركيز في الأعوام الأخيرة على قروض الاستغلال للمؤسسات وقروض الاستهلاك للأفراد ؛ لكن مؤخّراً تم إعادة توجيه الموارد المالية باتجاه قروض العقار والسكن .

[1] عبد الرحمن بن خالفة، "المعالم الأساسية للقطاع المصرفي الجزائري ومحاور تطويره وتحديثه"، في *المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول: إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة*، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 11-2008/03/12، ص: 8-9.

جدول 3: مؤشرات الإقراض في السوق المصرفية الجزائرية

طبيعة التمويل	حجم التمويل
محفظة القروض قصيرة الأجل	53٪
التمويل متوسط وطويل الأجل	47٪

المصدر: عبد الرحمن بن خالفة، "المعالم الأساسية للقطاع المصرفي الجزائري ومحاور تطويره وتحديثه"، مرجع سابق، ص: 3.

– ***الكثافة المصرفية***: تتكون شبكة البنوك الجزائرية من 1.350 وكالة مصرفية (فرعاً) موزَّعة على مختلف المناطق، مع نمو يُقدَّر بـ 75 وكالة جديدة سنوياً[1]؛ ولكن مستوى التغطية ما يزال محدوداً؛ حيث يكون حجم التغطية مقارنة بعدد السكان (35 مليون نسمة) بمعدل وكالة بنكية/28.000 نسمة؛ وهو ما يتجاوز المعيار العالمي في هذا المجال بخمس مرات تقريباً (فرع بنكي لكل 500 شخص)[2]؛ مما يؤدي إلى تكثيف العمل وضغط الطلب على البنوك العاملة من قِبل مختلف العملاء.

جدول 4: مؤشرات نسبة التغطية في القطاع المصرفي المغاربي حتى أواخر عام 2007

الدولة	عدد الفروع والوكالات	حجم التغطية
الجزائر	1.131	فرع لكل 31.000 ساكناً
المغرب	2.632	فرع لكل 12.540 ساكناً
تونس	1.102	فرع لكل 9.530 ساكناً

المصدر: اتحاد المصارف المغاربية، *رسالة المصرفي المغاربي*، ع1، ديسمبر 2008، ص: 1، في الموقع الإلكتروني: www.ubm.org.tn

– ***استخدام التكنولوجيا المصرفية***: لا يزال استخدام البطاقات المصرفية ضعيفاً في السوق الجزائرية؛ حيث إن التأخر الحاصل في استعمال أنظمة الدفع الإلكترونية لدى البنوك الجزائرية "جعل 80٪ من المعاملات التجارية في الجزائر تتم نقداً"[3]. وبالنسبة للعمل المصرفي عبر الإنترنت فإن البنوك الجزائرية ما زالت بعيدة عن استخدامه؛ حيث إن معظم البنوك تملك مواقع على شبكة الإنترنت؛ غير أنها مواقع تعريفية وليست لتقديم الخدمات المصرفية؛

[1] عبد الرحمن بن خالفة، مرجع سابق، ص: 3.

[2] رحيم حسين، *الاقتصاد المصرفي*، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، ط1، 2008، ص: 305.

[3] سليمان ناصر، "النظام المصرفي الجزائري وتحديات العولمة"، *مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية*، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، ع1، جانفي 2008، ص: 15.

جدول 5: مظاهر التكنولوجيا المصرفية في السوق الجزائرية

بداية العمل	النظام الإلكتروني
1995	إنشاء شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك *Société d'automatisation des transactions interbancaire et de monétique « SATIM »*
1997	إصدار البطاقات المصرفية الخاصة بالسحب من الموزِّع الآلي محلياً من قِبل 7 بنوك : *BEA, BADR, BNA, CPA, BDL, CNEP-Banque, Al Baraka* + مؤسسة بريد الجزائر
2003	إصدار بطاقة *VISA* الدولية من قِبل *CPA*
2004	نظام الدفع بالمقاصة (الجزائر للمقاصة ما بين البنوك عن بعد) *Algérie télé compensation interbancaire « ATCI »*
2006	نظام التسوية بين البنوك للقيم الكبيرة والعاجلة *Algeria real time settlements « ARTS »*

المصدر: راجع: رحيم حسين، مرجع سابق، ص: 313-314؛

سليمان ناصر، "النظام المصرفي الجزائري وتحديات العولمة"، مرجع سابق، ص: 14-15.

– ***تصنيف البنوك الجزائرية*** : تحتل البنوك الجزائرية مراتب حسنة في التصنيفات الخارجية، ويتجلّى ذلك من الترتيب الذي يعتمد على عدة مؤشرات هامة في العمل المصرفي أهمها: حجم الأصول، حجم القروض، حجم الودائع، حقوق المساهمين، صافي الربح في قائمة أكبر 200 مصرفاً إفريقياً عام 2008؛ حيث احتل 20 مصرفاً مغاربياً مراتب متقدمة في القائمة وفقاً لمعيار إجمالي الأصول، وهي موزَّعة كالتالي[1] :

- 7 بنوك مغربية؛
- 6 بنوك تونسية؛
- 5 بنوك جزائرية (*BEA, BNA, CNEP-Banque, CPA, BDL*)؛
- 2 بنوك ليبية.

[1] اتحاد المصارف المغاربية، مرجع سابق، ص: 1.

جدول 6: تصنيف البنوك الجزائرية في السوق المصرفية المغاربية والإفريقية عام 2008

Afr	Mag	Banks	Country	Total assets	Loans	Deposits	Equity	Net earning	Profit
6	1	Banque Extérieure d'Algérie	Algeria	31 662 000	9 636 000	27 458 000	1 316 000	510 000	247 000
8	2	Crédit Populaire du Maroc	Morocco	21 735 616	11 061 687	17 094 901	2 104 325	893 733	334 868
9	3	Attijariwafa Bank	Morocco	19 782 639	10 064 365	15 928 083	1 900 803	803 697	248 910
10	4	Banque Mar du Cce Extérieur	Morocco	14 028 052	7 719 371	10 731 395	1 023 827	585 566	180 434
14	5	Banque Nationale d'Algérie	Algeria	10 410 721	6 024 514	6 208 421	653 200	403 264	63 406
16	6	Caisse Nat d'Epargne et Prév	Algeria	10 236 000	3 695 000	9 366 000	444 000	119 000	7 400
22	7	Banque Mar Cce et Industrie	Morocco	7 284 127	4 799 218	6 290 968	521 688	274 277	158 142
23	8	Crédit Populaire d'Algérie	Algeria	7 083 713	2 000 000	5 269 439	491 690	248 074	70 000
27	9	Sté Gle Mar de Banques	Morocco	6 352 958	5 078 780	5 065 295	528 183	325 862	112 628
31	10	Crédit du Maroc	Morocco	4 244 688	2 690 013	3 667 986	248 932	182 110	86 154
32	11	Société Tunisienne de Banque	Tunisia	4 228 732	3 143 519	2 978 284	351 499	170 300	25 923
33	12	Banque Nat Agricole	Tunisia	4 181 848	3 212 813	3 005 033	294 554	158 277	23 075
37	13	Banque de Dév Local	Algeria	4 016 472	2 387 310	3 134 344	224 955	118 972	7 575
38	14	Banque Int Arabe de Tunisie	Tunisia	4 002 379	2 267 951	3 391 372	348 868	189 237	20 993
47	15	Banque de l'Habitat	Tunisia	3 249 968	2 539 384	2 022 721	260 361	139 844	42 633
49	16	Wahda Bank	Libya	2 981 026	740 021	2 479 153	203 465	60 829	26 978
50	17	National Commercial Bank	Libya	2 978 145	748 226	1 153 183	66 904	34 713	4 686
55	18	Crédit Immobilier et Hôtelier	Morocco	2 572 450	1 978 726	1 504 035	281 041	136 886	49 910
60	19	Amen Bank	Tunisia	2 289 131	1 643 240	1 715 458	199 801	95 133	24 154
61	20	Arab Tunisian Bank	Tunisia	2 270 540	1 005 564	1 855 663	165 571	83 043	20 784
		(000'S US Dollars)		**165 591 205**	**82 435 702**	**130 319 734**	**11 629 668**	**5 532 817**	**1 755 653**

المصدر : اتحاد المصارف المغاربية، مرجع سابق، ص: 2.

- ***الاستقرار المالي للبنوك:*** تقوم الجزائر بسلسلة من الإصلاحات التي تشمل المنظومة المصرفية من أجل دعم سلامة البنوك والمؤسسات المالية، وينعكس ذلك في الأمر رقم 03/11 بتاريخ 2003/08/26 الذي يُعيد النظر في بعض الأحكام القانونية التي جاء بها القانون رقم 90/10؛ وبخاصة فيما يتعلق بالإجراءات التالية[1]:

  - تخفيض حجم الديون المتعثرة؛
  - تحسين نوعية المحافظ وإدارة المخاطر؛
  - تحضير البنوك لتطبيق معايير بازل 2؛
  - تكثيف سياسات وأدوات ضمان القروض؛
  - إنشاء مؤسسة ضمان الودائع المصرفية؛
  - توسيع أنظمة الرقابة الداخلية؛
  - وضع وسائل لمكافحة تبييض الأموال والوقاية من الجرائم المالية؛
  - وضع سياسات وآليات للحفاظ على المعلومات؛
  - الشروع في استثمارات لضمان أمن الأموال والمواقع البنكية؛
  - رفع الحدّ الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية: في 2008/12/23 تم إصدار النظام رقم 08-04 المتعلق بالحدّ الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر خلال أجل مدته سنة واحدة؛ وذلك على النحو التالي:

[1] عبد الرحمن بن خالفة، مرجع سابق، ص: 7-8.

جدول 7: الحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر

المؤسسة	الحدّ الأدنى
البنوك	10.000.000.000 مليار د.ج
المؤسسة المالية	3.500.000.000 مليار د.ج

المصدر: راجع: *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية*، ع72، 2008/12/24، ص: 34.

ثانياً : تجربة الخدمات المصرفية الإسلامية في الجزائر

1- تجربة بنك البركة الجزائري

– ***مكانة بنك البركة الجزائري في السوق المصرفية الجزائرية :*** بنك البركة الجزائري هو إحدى الوحدات المصرفية التابعة لمجموعة البركة المصرفية السعودية ومقرها البحرين ؛ حيث تنتشر في 12 دولة وتُدير نحو 300 فرعاً .

- لقد تم افتتاح البنك رسمياً في 1991/05/20 ، وبدأ نشاطه فعلياً في 1991/09/01 ، ويُعتبر أول مؤسسة مصرفية تأسست على ضوء قانون النقد والقرض الذي صدر في 1990/04/14 ، وهو بنك مختلط بين الشريك جزائري " بنك الفلاحة والتنمية الريفية" (44٪) والشريك السعودي "مجموعة البركة المصرفية" (56٪) .
- نجح بنك البركة في الجزائر في تحقيق نتائج إيجابية خلال الأعوام الأخيرة؛ حيث شهدت أرباحه ارتفاعاً بنسبة 102٪ عام 2008 مقارنة مع عام 2007 ، ومن ناحية أخرى فقد أوضحت البيانات المالية للبنك مدى التحسُّن الذي طرأ على أدائه المالي؛ كما يوضّحه الجدول التالي :

جدول 8: تطور المؤشرات المالية الرئيسة لبنك البركة الجزائري خلال الفترة 2006–2008

الوحدة : مليار د .ج

المؤشرات المالية	2006	2007	2008
مجموع الميزانية	45,970	56,246	72,254
نسبة النمو		**٪22**	**٪28**
إجمالي الودائع	36,532	44,576	55,188
نسبة النمو		**٪22**	**٪24**
حجم التمويل	29,717	37,698	51,610
نسبة النمو		**٪27**	**٪37**
حقوق الملكية	4,861	6,024	9,090
نسبة النمو		**٪24**	**٪51**
صافي الربح	1,032	1,321	2,673
نسبة النمو		**٪28**	**٪102**
العائد على متوسط حقوق المساهمين	٪24,67	٪24,27	٪35,37
العائد على متوسط الأصول	٪2,44	٪2,58	٪4,16

المصدر : بنك البركة الجزائري ، في الموقع الإلكتروني :
http://www.albaraka-bank.com/fr/index.php?option=com_content&task=view&id=231&Itemid=40

- توصَّلت إحدى الدراسات إلى أن بنك البركة الجزائري ورغم خضوعه لآليات الرقابة التقليدية من قِبل بنك الجزائر ؛ فإنه وضعه التنافسي لم يتأثَّر أمام البنوك التقليدية الخاصة في السوق الجزائرية ؛ حيث يتصدَّر قائمة البنوك الخاصة سواء من ناحية تعبئة الموارد المالية أو حجم التمويلات الممنوحة أو الالتزام بقواعد الحيطة والحذر ؛ وذلك للاعتبارات التالية[1] :
  - طول فترة نشاط بنك البركة في السوق الجزائرية بالمقارنة مع بقية البنوك الخاصة ؛
  - احتكار بنك البركة للنشاط المصرفي الإسلامي في السوق المصرفية الجزائرية ؛
  - كفاءة المسيِّرين في المحافظة على توازن المؤشرات المالية للبنك .

جدول 9: أهم إنجازات بنك البركة الجزائري خلال عام 2009

المؤشر	الإنجازات
رأس المال	تم زيادة رأسمال البنك بمقدار 7.5 مليار د .ج، ليصبح 10 مليار د .ج (140 مليون دولار) ؛ استجابة لقرار رفع الحد الأدنى لرأسمال البنوك في الجزائر
الحسابات المصرفية	300.000 حساباً
الشبكة المصرفية	24 وكالة
الحصة السوقية	– يمتلك 1.5٪ من السوق المصرفية الجزائرية ؛ – يمتلك 15٪ من القطاع الخاص من حيث الودائع والتمويلات
التصنيف في مجموعة البركة	من بين أهم البنوك الثلاثة ضمن مجموعة البركة المصرفية إلى جانب بنك البركة التركي والبنك الإسلامي الأردني، وهو الأول من حيث المردودية
العلامة التجارية الجديدة	– تم تغيير العلامة الخاصة ببنك البركة نتيجة لتوحيد كافة فروع مجموعة البركة المصرفية تحت شعار موحَّد ؛ – تدل عبارة "شركاء في الإنجاز" على العلاقة الوثيقة والشخصية والدائمة التي تربط البنك بعملائه
المشاريع المستقبلية	– وضع نظام معلوماتي جديد للعمليات المصرفية مع نهاية 2010 ؛ – توسيع شبكة الفروع ليبلغ مجموعها 50 وكالة خلال 5 سنوات ؛ – طرح منتجات جديدة مثل : التمويل العقاري الموجَّه للعائلات والخواص والتمويل التأجيري الموجَّه للمؤسسات والمهنيين، فضلاً عن التمويل المصغَّر للأسر في مجال النسيج والنشاطات الحرفية ؛ ومجموعة متنوعة من برامج الودائع مثل : حسابات ودائع الشباب والعقار وحسابات ودائع الحج والعمرة

المصدر : راجع : المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، *الإنجازات والتقييم لعام 2009*، سلسلة حصاد إنجازات الصناعة المالية الإسلامية، 2009، ص : 173–174 ؛ 262–263 ؛ 407–409 ؛ 422 .

[1] راجع : حمزة الحاج شودار، *علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل نظم الرقابة النقدية التقليدية*، رسالة ماجستير منشورة، دار عماد الدين للنشر والتوزيع، عمّان، ط1، 2009، ص : 453–462.

– ***معوقات بنك البركة الجزائري :*** بالنظر إلى واقع بنك البركة الجزائري بعد تجربة قاربت العقدين من الزمن ، يمكن استقراء المعوقات التالية :

- استخدم بنك البركة الجزائري صيغة **المضاربة في تعبئة موارده المالية** (الحدّ الأدنى للحساب الاستثماري 10.000 د.ج) ، أما عمليات تمويل المشاريع فكانت تتم بواسطة صيغ التمويل على أساس **المديونية** كالمرابحة والسَّلَم والاستصناع ، على حساب صيغ الاستثمار المباشر والمشاركة :

جدول 10: نسب توزيع الأرباح بين المودعين المستثمرين وبنك البركة الجزائري

نوع الحساب		حصة المودع	حصة البنك
حساب الادخار		65٪	35٪
حساب الاستثمار المشترك	3أشهر	67٪	33٪
	6أشهر	68٪	32٪
	12 شهراً	70٪	30٪
	18 شهراً	72٪	28٪
	24 شهراً	74٪	26٪
	36 شهراً	76٪	24٪
	48 شهراً	78٪	22٪
	60 شهراً	80٪	20٪

المصدر : بنك البركة الجزائري ، *تقرير النشاط* ، 1999 ، ص : 107 .

- تَوجَّه بنك البركة الجزائري كغيره من البنوك الإسلامية إلى **التركيز على التمويل قصير الأجل** ، وبخاصة صيغة **المرابحة**؛ باعتبارها صيغة قريبة من أسلوب العمل المصرفي التقليدي ، كما أن أهم موارده هي قصيرة الأجل ؛ مما يتطلب توظيفها في مشاريع قصيرة الأجل ؛
- استعملَ بنك البركة الجزائري صيغ التمويل **بالمشاركة والمضاربة** في الفترة الأولى من إنشائه فقط ؛ حيث دخل في منازعات قضائية لاسترجاع حقوقه ؛ بسبب غياب أو قصور النصوص القانونية التي تحمي حقوق البنك في هذا النوع من العقود . ومن خلال تحليل تطور أرصدة التمويل المختلفة ؛ يُلاحَظ بوضوح التناقص التدريجي لنسبة التمويل بالمشاركات ابتداءً من سنة 1995 إلى اندثارها سنة 2000 :

[1] راجع : حيدر ناصر، "الصيرفة الإسلامية بين منطق المداينة ومنطق الاستثمار: تجربة بنك البركة الجزائري، تصورات أولية لمراجعة شاملة لتنظيم وأساليب عمل البنوك الإسلامية"، في *المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول: إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة* ، مرجع سابق، ص: 16–17؛ بن عمارة نوال، *الصيغ التمويلية ومعالجتها المحاسبية بمصارف المشاركة: دراسة تطبيقية ببنك البركة الجزائري*، رسالة ماجستير غير منشورة، 2001–2002، جامعة سطيف، ص: 242–243؛ سليمان ناصر، "تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر: الواقع والآفاق من خلال دراسة تقييمية مختصرة"، *مجلة الباحث*، جامعة ورقلة، ع4، 2006، ص: 28؛ بن منصور عبد الله ومرابط سليمان، "تقييم تجربة بنك البركة في إطار إصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية"، في *الدورة الدولية حول: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية* ، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو–مغاربي، جامعة سطيف، 2004، ص: 786–787.

جدول 11: تطور أرصدة التمويل بصيغ المشاركات في بنك البركة الجزائري خلال الفترة 1992–2000

الوحدة: دينار جزائري

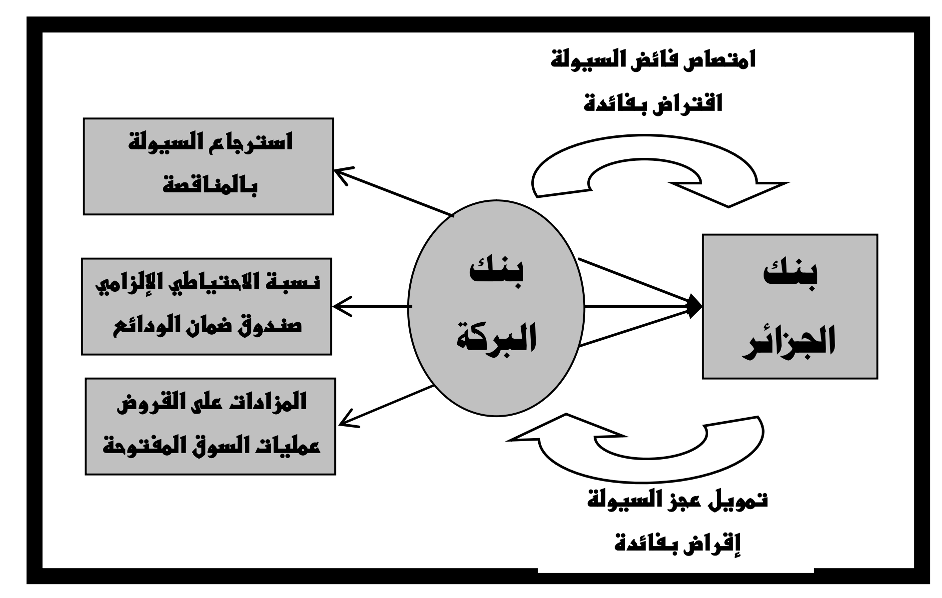
السنة	المشاركات	إجمالي التمويلات	النسبة
1992	71.413.562	282.624.227	25.27٪
1993	65.849.370	635.778.996	10.36٪
1994	652.983.920	1.946.765.043	33.54٪
1995	96.169.952	1.911.616.224	5.03٪
1996	239.180.085	2.830.286.980	8.45٪
1997	116.747.290	5.331.154.337	2.19٪
1998	89.503.169	7.468.520.427	1.20٪
1999	63.623.601	8.132.709.551	0.78٪
2000	1.339.226	8.520.613.560	0.02٪

المصدر: حيدر ناصر، "الصيرفة الإسلامية بين منطق المداينة ومنطق الاستثمار: تجربة بنك البركة الجزائري، تصورات أولية لمراجعة شاملة لتنظيم وأساليب عمل البنوك الإسلامية"، مرجع سابق، ص: 12.

- جلبَ بنك البركة الجزائري معظم **موارده البشرية** من البنوك التقليدية؛ ومن ثمّ فهناك نقص في تكوين رأس المال البشري المدرَّب على آليات عمل النظام المصرفي الإسلامي؛
- استرشدَ بنك البركة الجزائري **بسعر الفائدة** كمؤشر لقياس تكلفة التمويل؛
- عدم تفهّم طبيعة عمل بنك البركة من قِبل **المتعاملين** معه في المجتمع الجزائري؛ حيث يطالِب **المودعون** بمعدلات أرباح لا تقل عن معدلات الفائدة السائدة في السوق؛
- تأخّر الزبائن في تسديد الديون في الوقت المناسب؛ مما أدى ببنك البركة الجزائري إلى فرض **غرامات المماطلة** تُصرف في المجالات الخيرية؛
- وَجد بنك البركة الجزائري إشكالات متفاوتة في إطار **علاقته مع بنك الجزائر**[1]، وبخاصة تلك المتعلقة بتحديد نسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي وامتصاص فائض السيولة، وكذلك تعامله معه كملجأ أخير للإقراض؛ حيث يخضع للقانون المنظِّم للبنوك الأخرى دون مراعاة طبيعته الخاصة، كما أن بنك الجزائر لا يعتمد على بعض الأدوات الرقابية التي تعاني منها البنوك الإسلامية في بعض الدول، وأهمها:
  - o تحديد نسب السيولة والعناصر المكوِّنة لها؛
  - o تملُّك أصول بأكثر من الحدّ المقرَّر قانوناً؛
  - o الاكتتاب الإجباري بحدّ أدنى في السندات العمومية.

[1] راجع: سليمان ناصر، *علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل التغيرات الدولية الحديثة: مع دراسة تطبيقية حول علاقة بنك البركة الجزائري ببنك الجزائر*، أطروحة دكتوراه منشورة، مكتبة الريام، الجزائر، ط1، 2006، ص: 278–294؛ حمزة الحاج شودار، مرجع سابق، ص: 427–447.

شكل 1: أدوات السياسة النقدية المطبّقة على بنك البركة الجزائري



- أعدّ بنك البركة الجزائري **قوائمه المالية** في ذات النماذج التي يشترطها بنك الجزائر على البنوك التقليدية، وهذه النماذج لا تراعي أسس العمل المصرفي الإسلامي؛ ولا تتوافق مع ما جاءت به معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بالبحرين؛
- تأثّر بنك البركة الجزائري من غياب **التسيير المالي والإداري العلمي** المنضبط لدى معظم المؤسسات الخاصة في الجزائر، وغياب المصداقية في **محاسبة هذه المؤسسات**، وتواجد ممارسات غير سليمة وغير نزيهة في **المحيط الاقتصادي**؛ كما أن هيمنة **الطابع العائلي المغلق** على هذه المؤسسات جعلها تنمو في بيئة مغلقة لا تقبل الانفتاح على الرأسمال الأجنبي.

2- تجربة مصرف السلام

- ***مكانة مصرف السلام في السوق المصرفية الجزائرية:*** مصرف السلام هو إحدى الوحدات المصرفية التابعة لمصرف السلام البحريني الذي ينتشر في 3 دول هي: البحرين والسودان والإمارات العربية المتحدة.

- حصل البنك على رخصة التأسيس في يونيو 2006، وبدأ نشاطه فعلياً في 2008/10/20، من خلال مقرّه الرئيس وفرع آخر له في العاصمة الجزائرية، ويُعتبر ثاني بنك إسلامي يدخل إلى السوق الجزائرية بعد بنك البركة؛
- بلغ رأسمال مصرف السلام 7.2 مليار د.ج (100 مليون دولار)؛ ليصبح حينها من أكبر البنوك الخاصة العاملة في شمال إفريقيا[1]؛
- يرى مسؤولو البنك بأن عام 2010 سيكون الانطلاقة الحقيقية لمصرف السلام في السوق الجزائرية؛ فقد قام بزيادة رأسماله إلى 140 مليون دولار وفقاً لِما نصّ عليه التنظيم الجديد الصادر عن بنك الجزائر؛ كما أن المنافسة مع بنك البركة ستُعزّز السوق الجزائرية بما تضيفه من خدمات جديدة ومبتكرة؛

---

[1] عبد الرحمن أبو رومي، "السلام.. ثاني بنك إسلامي يقتحم سوق الجزائر"، 2008/10/21، في الموقع الإلكتروني: www.islamonline.net

• من المنتظر أن يُقدِّم مصرف السلام خدمات تمويلية هي المرابحة والاستصناع والتأجير لتمويل العقارات؛ حيث تصل مدة التمويل إلى 20 سنة مع إمكانية تمويل 80٪ من قيمة العقار؛ إضافة إلى خدمات حسابات التوفير والودائع الاستثمارية وشهادات الاستثمار، ومجموعة من الخدمات المصرفية الأخرى التي تتضمّن: صناديق الأمانات، أجهزة الصراف الآلي المنتشرة في العديد من المناطق الحيوية، خدمات مصرفية عبر الهاتف العادي والنقال *(SMS)*، خدمات مصرفية من خلال الإنترنت، وخدمات مركز الاتصال الخاص بالمتعاملين[1]؛

• استخدَم مصرف السلام صيغة المضاربة في تعبئة موارده المالية؛ حيث يتم توزيع الأرباح بين أصحاب حسابات الاستثمار غير المخصَّصة (الحدّ الأدنى 100.000 د.ج) والبنك على النحو التالي:

جدول 12: نسب توزيع الأرباح بين المودعين المستثمرين ومصرف السلام

نوع الحساب		حصة المودع	حصة البنك
حساب التوفير		٪55	٪45
حساب الاستثمار غير المخصّص	3أشهر	٪50	٪50
	6أشهر	٪51	٪49
	12 شهراً	٪53	٪47
	18 شهراً	٪55	٪45
	24 شهراً	٪57	٪43
	36 شهراً	٪61	٪39
	48 شهراً	٪65	٪35
	60 شهراً	٪69	٪31

المصدر: مصرف السلام–الجزائر، *الشروط المصرفية*، 2009، ص: 3–4.

[1] مصرف السلام – الجزائر، في الموقع الإلكتروني: www.alsalamalgeria.com

ثالثاً : واقع سوق التأمينات في الاقتصاد الجزائري

1- هيكل قطاع التأمين في الجزائر

يتكون قطاع التأمين في الجزائر من الهياكل التالية :

- ***الهيئات الرقابية والتنظيمية*** : تهدف الدولة إلى حماية مصالح المستأمَنين وتنمية القطاع ، ومن أهم الهيئات الرقابية والتنظيمية ما يلي[1] :

- ***وزارة المالية*** : تقوم بتقديم الترخيص لفتح شركات التأمين و/أو إعادة التأمين التي لا يمكنها ممارسة نشاطاتها إلا بعد موافقة الوزير ، وبها مديرية للتأمينات ؛

- ***المجلس الوطني للتأمينات CNA**** : يعمل تحت وصاية وزارة المالية ويتكون من الأعضاء المتمثلين في الأطراف الفاعلة في النشاط التأميني ؛ وذلك من خلال أربع لجان : اللجنة المانحة للاعتمادات ، ولجنة التسعير ، ولجنة تنظيم وتطوير السوق ، واللجنة القانونية ؛ حيث يقوم بمراقبة تطبيق القوانين من قِبل شركات التأمين والنظر في تطويرها ؛

- ***الهيئة المركزية للمخاطر*** : تتبع مديرية التأمينات بوزارة المالية ، وتقوم بضمان الرقابة المستمرة للأخطار محلّ التأمين من خلال البيانات التي تجمعها من شركات التأمين حول العقود المكتتب فيها ؛

- *لجنة الإشراف على التأمينات CSA* ** : تقوم بمراقبة مدى احترام شركات ووسطاء التأمين المعتمدين للأحكام التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالتأمين وإعادة التأمين ، وإذا تبيَّن لها ما يعرِّض مصالح المستأمَنين والمستفيدين من عقود التأمين للخطر ؛ فإنه يمكنها تقليص نشاط هذه الشركة في فرع أو عدة فروع للتأمين ؛

- ***صندوق ضمان المؤَمَّن لهم*** : يتحمَّل عجز شركات التأمين سواء كل أو جزء من الديون تجاه المستأمَنين أو المستفيدين من عقود التأمين ، وتتشكَّل موارده من اشتراك سنوي لشركات التأمين و/أو إعادة التأمين وفروع الشركات الأجنبية المعتمدة ، على ألا يتعدى 1٪ من الأقساط الصادرة الصافية من الإلغاءات ؛

- ***اتحاد المؤمِّنين الجزائريين UAR***** : يُعتبر جمعية مهْنية مختصة بمشكلات المؤمِّنين ، وتقتصر العضوية فيه على شركات التأمين و/أو إعادة التأمين فقط ؛ حيث يهدف إلى الإسهام في تطوير النشاطات والخدمات المقدَّمة من قِبل شركات التأمين وإعادة التأمين ؛ من خلال متابعة مستجدات الصناعة التأمينية وتقنياتها الحديثة .

- ***شركات التأمين*** : يبلغ عدد الشركات التي تمارس نشاط التأمين وإعادة التأمين 16 شركة ؛ موزَّعة على 7 شركات عمومية و7 شركات خاصة و2 شركات تعاونية (تعاضديات) :

---

[1] KPMG, *Guide des Assurances en Algérie*, 2009, p. 16-17 ; 117-134.

* *CNA*: *Conseil National des Assurances*.

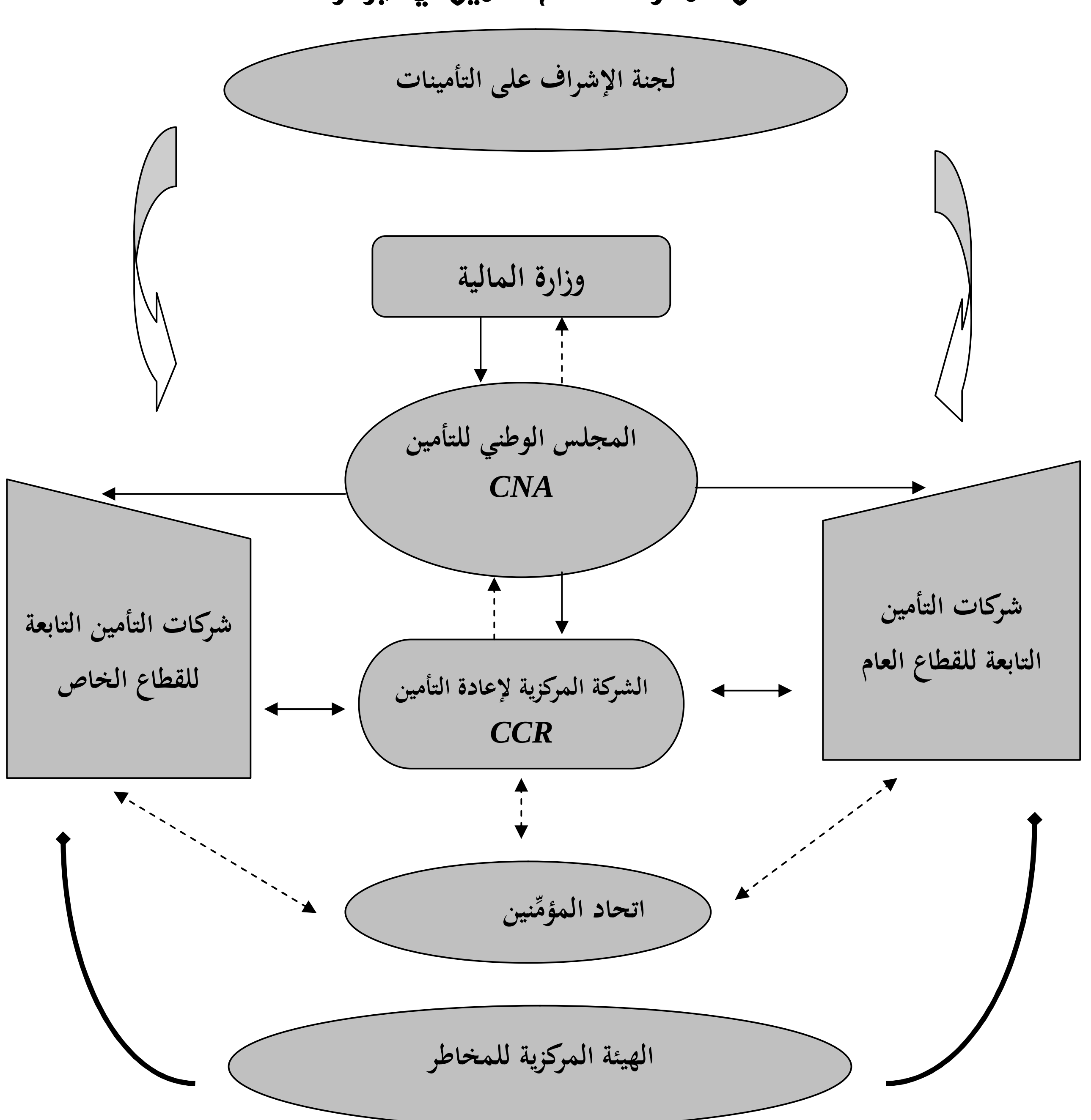
** *CSA: Commission de supervision des assurances*.

*** *UAR: L' Union Algérienne des sociétés d'Assurance et de Réassurance* .

- *شركات التأمين العمومية :*
  - 4 شركات شاملة تنشط في جميع فروع التأمين : (الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين *CAAR* ، الشركة الوطنية للتأمين *SAA* ، الشركة الجزائرية لتأمينات النقل *CAAT* ، شركة تأمين المحروقات *CASH*) ؛
  - 2 شركتان متخصصتان في التأمين على القروض : (الشّركة الجزائرية لضمان قروض الصادرات *CAGEX* ، شركة ضمان القرض العقاري *SGCI*) ؛
  - 1 شركة إعادة التأمين : (الشركة المركزية لإعادة التأمين *CCR*) .
- *شركات التأمين الخاصة :*
  - الشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين *CIAR* ؛
  - الجزائرية للتأمينات *2A* ؛
  - الجزائرية للثقة *Trust Algeria* ؛
  - العامة للتأمينات المتوسطية *GAM* ؛
  - سلامة للتأمينات (البركة والأمان سابقاً) *Salama* ؛
  - أليانس للتأمينات *Alliance* ؛
  - كارديف الجزائر *Cardif El Djazaïr* .
- **شركات التأمين التعاونية :**
  - الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي *CNMA* ؛
  - التعاضدية الجزائرية لتأمين عمال التربية والثقافة *MAATEC* .

وفيما يلي شكل يُلخّص مكوّنات قطاع التأمين في الجزائر :

شكل 2: مكونات قطاع التامين في الجزائر



تدفق البيانات والإحصاءات والتقارير عن مجمل النشاطات الممارسة

تدفق مجموع الأوامر والتوجيهات

المعاملات الخاصة بإعادة التأمين

تنظيم العمل النقابي وسبل التعاون بين شركات التأمين في الجزائر

الإشراف على نشاط التأمين

ضمان الرقابة المستمرة للأخطار محل التأمين

2- خصوصية قطاع التّأمين الجزائري

يتميز قطاع التّأمين الجزائري بمجموعة من الخصائص ، يمكن استعراضها فيما يلي :

- ***احتكار السوق :*** بالرغم من صدور الأمر رقم 95- 07 بتاريخ 1995/01/25 الذي مهّد لانفتاح سوق التّأمين على القطاع الخاص والشراكة الأجنبية؛ إلا أن السوق التّأمينية في الجزائر ما زالت تتميز بالاحتكار من قِبل شركات التّأمين العمومية (80٪) ؛ بحيث تغيب المنافسة التي من شأنها إثراء السوق الجزائرية بمنتجات وخدمات وأساليب إدارية حديثة ومتطورة .

جدول 13: الحصص السوقية بين شركات التأمين في الجزائر

النشاط التأميني	حصة الشركات العمومية		حصة الشركات الخاصة	حصة الشركات التعاونية	
الشركة	*CAAR, SAA, CAAT, CASH*	*CAGEX, SGCI*	CIAR, 2A, TRUST, GAM, SALAMA, ALLIANCE, CARDIF	*CNMA,*	*MAATEC*
الحصة السوقية	٪74	٪0.5	٪20	٪6	٪0.1

المصدر : KPMG, Op. Cit, p. 16-17 ; 127-130.

- ***نمو رقم الأعمال :*** يُقدَّر رقم أعمال قطاع التّأمينات في الجزائر حالياً بحوالي 40 مليار د .ج (570 مليون دولار) ؛ حيث سجَّل ارتفاعاً متزايداً خلال الأعوام الأخيرة (15٪- 20٪) ؛ وذلك نتيجة للحركية التي يعرفها الاقتصاد الجزائري الذي ينمّي قطاع التّأمين ويجعله فعّالاً بتوفير ممتلكات وبُنى تحتية تتطلّب التّأمين عليها ، إضافة إلى توفير طرق استثمار أموال القطاع المجمَّعة[1] :

  - كبر حجم حظيرة السيارات في الجزائر ، وكثرة مسبِّبات الحوادث المتعلقة بها ؛
  - إدراج التّأمينات على السيارات ضمن التّأمينات الإجبارية " تعريفة الضمان على خطر الاصطدام " ؛
  - نمو عمليات بيع السيارات بالتقسيط في وقت سابق ، بواسطة البنوك التي تشترط عقد " تأمين شامل " على السيارة؛
  - إلزامية التّأمين على الكوارث الطبيعية؛
  - فرض " عقد تأمين السفر " للراغبين في الحصول على تأشيرة إحدى دول الاتحاد الأوربي ؛
  - تطبيق مخطط الدّعم الفلاحي الذي يشترط التّأمين ضد المخاطر الفلاحية على الفلاحين الراغبين في الاستفادة من الإعانات والخدمات التي يُقدّمِها .

[1] رشيد بوكساني، "إصلاحات وواقع سوق التأمينات في الاقتصاد الجزائري"، *مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي*، مخبر التنمية وإستراتيجيات الاندماج في الاقتصاد العالمي، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، ع1، 2006، ص: 55-57.

جدول 14: الإنتاج القطاعي للتأمينات في الجزائر خلال السداسي الأول لعام 2009

الوحدة: 1.000د.ج

قطاع التأمينات	الشركات العمومية	الشركات الخاصة	حجم السوق	هيكل السوق الوطنية	الحصة السوقية للشركات الخاصة
تأمين السيارات	13.349.229	5.171.065	18.520.295	**47.9٪**	13.4٪
تأمين الحوادث الأخطار المختلفة	11.450.962	2.511.398	13.962.360	**36.1٪**	6.5٪
تأمين النقل	1.856.804	457.164	2.313.968	**6.0٪**	1.2٪
التأمين الفلاحي	327.092	31.050	358.142	**0.9٪**	0.1٪
تأمينات الأشخاص	2.225.985	956.464	3.182.450	**8.2٪**	2.5٪
تأمين القروض	326.047	36.626	362.673	**0.9٪**	0.1٪
المجموع	**29.536.120**	**9.163.768**	**38.699.888**	**100٪**	**23.7٪**

المصدر: Conseil National des Assurances, *Note de conjoncture du marché des assurances 2ème trimestre 2009*, p. 4.

– *تسويق الخدمات التأمينية*: لضمان التنويع في قنوات التوزيع تعطي شركات التأمين الجزائرية أهمية كبيرة للتسويق المباشر لتسويق منتجاتها عبر نقاط البيع (وكالات)؛ على النحو الذي يُوضّحه الجدول التالي:

جدول 15: قنوات تسويق الخدمات التأمينية في السوق الجزائرية عام 2007

الوحدة: مليون د.ج

	التسويق المباشر (الوكالات)	شبكة الوسطاء			الإجمالي
		وكلاء التأمين	سماسرة التأمين	المجموع	
الإنتاج	41.972	9.032	2.785	11.817	53.789
الحصة السوقية	78٪	17٪	5٪	22٪	100٪
العدد	847	433	24	457	1.304

المصدر: KPMG, Op. Cit, p. 118

وقد شهدت قنوات التوزيع في سوق التأمينات في الجزائر خلال الأعوام الأخيرة نمواً لمصلحة وسطاء التأمين (الوكلاء العامّون *Agents généraux* وسماسرة التأمين *Courtiers d'assurance*) على حساب التسويق المباشر (الوكالات *agences directes*)؛ على النحو الذي يُبرزه الجدول التالي:

جدول 16: تطور إنتاج قنوات تسويق الخدمات التأمينية في الجزائر خلال الفترة 2002–2007

السنة	التسويق المباشر (الوكالات)	شبكة الوسطاء			الإجمالي
		الوكلاء العامّون	سماسرة التأمين	المجموع	
2002	%82	%16	%2	%18	%100
2003	%83	%14	%3	%17	%100
2004	%79	%17	%4	%21	%100
2005	%78	%19	%3	%22	%100
2006	%77	%19	%4	%23	%100
2007	%78	%17	%5	%22	%100

المصدر : KPMG, Op. Cit, p. 118

وبالنسبة لصيرفة التأمين *Bancassurance* في الجزائر هناك عدد من الاتفاقات المبرمة ما بين البنوك وشركات التأمين التي تهدف إلى تأمين عملاء البنوك الذين تحصلوا على قروض في حالة الوفاة أو العجز التام والدائم ؛ وفيما يلي نماذج منها :

جدول 17: نماذج من صيرفة التأمين الحاصلة بين شركات التأمين والبنوك الجزائرية

الجزائر	شركة التأمين	البنك
مارس 2008	*Cardif*	*CNEP-Banque*
أفريل 2008	*SAA*	*BDL, BADR*
ماي 2008	*CAAT, CAAR*	*BEA*

المصدر : KPMG, Op. Cit, p. 132

– ***تصنيف التأمين الجزائري***: يحتل التأمين الجزائري المرتبة 68 عالمياً بحصة قدرها 0.016% من سوق التأمين العالمية ، والمرتبة 7 إفريقياً بحصة قدرها 1.3% من سوق التأمين الإفريقية ؛ ويُمثِّل التأمين في إفريقيا 1.1% من السوق العالمية للتأمينات مع حجم سكاني يُقدَّر بـ 900 مليون نسمة ، باستثناء جنوب إفريقيا التي تُمثِّل وحدها 82% من التأمين في القارة[1] .

جدول 18: وضعية الجزائر في السوق العالمية والإفريقية للتأمينات

الجزائر	على المستوى الإفريقي	على المستوى العالمي
الترتيب	7	68
الحصة السوقية	%1.3	%0.016

المصدر : KPMG, Op. Cit, p. 17

[1] KPMG, Op. Cit, p. 17 .

- ***الاستقرار المالي لشركات التأمين:*** تقوم الجزائر بسلسلة من الإصلاحات التي تشمل قطاع التأمين من أجل دعم سلامة شركات التأمين، وينعكس ذلك في القانون رقم 04/06 بتاريخ 2006/02/20 الذي يُعيد النظر في بعض الأحكام القانونية التي جاء بها الأمر رقم 07/95؛ وبخاصة فيما يتعلق بما يلي[1] :

- تسريع عملية تحرير السوق أمام شركات التأمين الأجنبية؛
- تنويع قنوات التوزيع: من خلال تسويق منتجات التأمين عن طريق الشبكة المصرفية (صيرفة التأمين)؛
- فصل تأمينات الأشخاص عن تأمينات الأضرار: التأمينات على الحياة، تأمينات أخرى؛
- إعادة تنظيم الجهاز الرقابي على التأمينات: من خلال تكوين لجنة إشراف مستقلة للتأمينات، وتأسيس الهيئة المركزية للمخاطر تضمن الرقابة المستمرة للأخطار محلّ التأمين وتأسيس صندوق ضمان للمستأمَنين؛
- تدعيم الأمن المالي: في 2009/11/16 تم إصدار المرسوم التنفيذي رقم 09-375 المتعلق برأس المال الأدنى لشركات التأمين خلال أجل مدته سنة واحدة؛ وذلك على النحو التالي:

جدول 19: الحد الأدنى لرأسمال شركات التأمين في الجزائر

العمليات التأمينية	شركة مساهمة	شركة تعاونية
تأمينات الأشخاص والرسملة	1 مليار د.ج	600 مليون د.ج
التأمين على الأضرار	2 مليار د.ج	1 مليار د.ج
إعادة التأمين	5 مليار د.ج	-

المصدر: راجع: *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية*، ع67، 2009/11/19، ص: 7.

[1] Ibid, p. 14-15.

رابعاً : تجربة الخدمات التأمينية التكافلية في الجزائر

1- تجربة شركة سلامة للتأمينات

– ***مكانة شركة سلامة للتأمينات في سوق التأمينات الجزائرية*** : شركة سلامة للتأمينات هي إحدى الفروع التابعة للشركة العربية الإسلامية للتأمين "إياك" الإماراتية ومقرها السعودية؛ حيث تضم 6 شركات تكافل موزَّعة على الإمارات العربية المتحدة، المملكة العربية السعودية، مصر، السنغال، الأردن، الجزائر، بالإضافة إلى شركة إعادة التكافل في تونس.

- لقد اعتُمدت شركة سلامة بتاريخ 2006/07/02 من قِبل وزارة المالية؛ وبذلك فهي قد استحوذت على الشركة السعودية "البركة والأمان" المنشأة في 2000/03/26؛ حيث حدث تغيير في التسمية وتجديد للاعتماد. وتُعتبر حالياً الشركة الوحيدة من بين شركات التأمين المتواجدة في السوق الجزائرية التي تنفرد بطرح خدمات التأمين التكافلي.
- نجحت شركة سلامة في الجزائر في تحقيق نتائج إيجابية خلال الأعوام الأخيرة؛ وهي تملك حصة سوقية تُقدَّر بـ 3٪ من سوق التأمينات في الجزائر التي تتوزَّع بين الشركات العمومية (80٪) والشركات الخاصة (20٪)؛ كما يوضّحه الجدول التالي:

جدول 20: تطور إنتاج شركات التأمين في السوق الجزائرية خلال الفترة 2005–2007

الوحدة: مليون د.ج

الشركة	2005		2006		الفارق 2006/2005		2007		الفارق 2007/2006	
	المبلغ	الحصة	المبلغ	الحصة	القيمة	٪	المبلغ	الحصة	القيمة	٪
SAA	12.532	30٪	13.422	29٪	890	7	14.719	27٪	1.297	10
CAAR	6.255	15٪	7.573	16٪	1.318	21	8.157	15٪	584	8
CAAT	7.392	18٪	8.068	17٪	676	9	10.588	20٪	2.520	31
CIAR	2.246	5٪	2.830	6٪	584	26	3.345	6٪	515	18
Trust	1.499	4٪	1.009	2٪	490	33	1.433	3٪	424	42
2A	1.851	4٪	1.852	4٪	1	0	2.118	4٪	266	14
MAATEC	27	0٪	29	0٪	2	7	32	0٪	3	10
CNMA	2.991	7٪	2.833	6٪	168	6	3.141	6٪	318	11
CASH	4.300	10٪	6.174	13٪	1.874	44	6.563	12٪	389	6
Salama	653	2٪	1.055	2٪	402	62	1.422	3٪	367	35
GAM	1.511	4٪	1.337	3٪	174	2	1.322	2٪	15	1
Al Rayan	361	1٪	–	–	–	–	–	–	–	–
Alliance	2	0٪	302	1٪	300	–	932	2٪	630	209
Cardif	–	–	–	–	–	–	17	0٪	17	–
المجموع	**41.620**	**100٪**	**46.474**	**100٪**	**4.854**	**12**	**53.789**	**100٪**	**7.315**	**16**

المصدر: KPMG, Op.Cit, p. 21

- وإذا نظرنا إلى الحصة السوقية لشركة سلامة ضمن شركات التأمين الخاصة في السوق الجزائرية؛ نجدها تحتل المرتبة الرابعة بنسبة 13٪؛ كما يُوضّحه الجدول التالي:

جدول 21: الحصص السوقية لشركات التأمين الخاصة في السوق الجزائرية خلال الفترة 2005–2007

الوحدة: مليون د.ج

الشركة	2005		2006		2007	
	المبلغ	الحصة	المبلغ	الحصة	المبلغ	الحصة
CIAR	2.246	٪29	2.830	٪34	3.345	٪32
2A	1.851	٪24	1.852	٪22	2.118	٪20
Trust	1.499	٪19	1.009	٪12	1.433	٪14
Salama	653	٪9	1.055	٪13	1.422	٪13
GAM	1.511	٪19	1.337	٪16	1.322	٪12
Alliance	2	٪0	302	٪3	932	٪9
Cardif	–	–	–	–	17	٪0
المجموع	**7.762**	**٪100**	**8.385**	**٪100**	**10.589**	**٪100**

المصدر: استناداً إلى الجدول رقم 20.

- ويستحوذ فرع التأمينات على السيارات والأخطار المختلفة على نشاط شركة سلامة بنسبة تتجاوز 92٪، على حساب فرع تأمينات الأشخاص؛ وذلك بسبب إجبارية تأمين السيارات وقلة الوعي التأميني لدى أفراد المجتمع الجزائري، ويمكن توضيح ذلك في الجدول التالي:

جدول 22: تطور إنتاج شركة سلامة خلال الفترة 2005–2008

الوحدة: مليون دولار أمريكي

الأقساط	2005	2006	2007	2008
تأمينات الأشخاص	34	40	51	83
التأمين على الأضرار	534	600	667	948
المجموع	**568**	**640**	**718**	**1.031**

المصدر: الاتحاد العام العربي للتأمين، في الموقع الإلكتروني: www.gaif-1.org

- وتُشير البيانات الأخيرة[1] إلى أن شركة سلامة حقّقت نمواً في أعمالها وربحيتها خلال عام 2009 بنسبة 34٪، متجاوزة بذلك المعدّل الوطني لنمو قطاع التأمينات في الجزائر والبالغ 26٪؛ حيث سجّلت الشركة رقم أعمال تجاوز 2.52 مليار د.ج (35 مليون

[1] راجع: *المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية*، 2010/01/06، في الموقع الإلكتروني: www.cibafi.org

دولار) ، وبلغت الاستثمارات التي حقَّقتها الشركة على مستوى البنوك الإسلامية أو في المجال العقاري 1.27 مليار د .ج (20 مليون دولار) ، فيما بلغ حجم تعويض الزبائن ما قيمته 54٪ من رقم الأعمال ، وهي نسبة قد تعكس السمعة التي تتمتَّع بها الشركة في السوق الجزائرية رغم حداثة نشأتها .

- ويمكن تلخيص الإنجازات التي حقَّقتها شركة سلامة في الجدول التالي :

جدول 23: أهم إنجازات شركة سلامة للتأمينات خلال عام 2009

المؤشر	الإنجازات
رأس المال	قررت شركة سلامة رفع رأسمالها من 550 مليون د .ج إلى 1 مليار د .ج كخطوة أولى قبل رفعه مجدَّداً إلى 2 مليار د .ج خلال 2010
محفظة العملاء	شبكة عملاء الشركة تتجاوز 317.000 زبوناً من أفراد وشركات ومؤسسات صغيرة ومتوسطة ومجموعات صناعية
شبكة التوزيع	شبكة تجارية تتوافر على 150 نقطة بيع لمنتجات الشركة + 4 مديريات جهوية
الحصة السوقية	تمتلك شركة سلامة في السوق الجزائرية حصة لا تقل عن 3٪ من حيث رقم الأعمال
التصنيف	تُعتبر شركة سلامة للتأمين الشركة الجزائرية الوحيدة في مجال التأمينات المسجَّلة في سوق دبي للأوراق المالية ، تحت مظلة الشركة العربية للتأمين وإعادة التأمين "إياك" المصنَّفة في مستوى جيّد من قِبل هيئة التصنيف الدولية *Standard & Poor's*
المزايا التنافسية	– *الشفافية والإفصاح*: التصنيف الجيّد فرض على شركة سلامة الالتزام بأقصى درجات الشفافية والإفصاح نهاية كل ثلاثي؛ من خلال تقديم لحسابات يتم تحيينها دورياً على عكس شركات التأمين الأخرى التي لا تُقدِّم حساباتها سوى مرة في العام بعد نهاية الشهر الرابع من السنة الموالية؛ – *مبدأ التسوية السريعة للمتضرّرين*: تُعتبر سلامة الشركة الوحيدة التي تقوم بتعويض الأضرار مباشرة بعد الحادث؛ على العكس من شركات التأمين الأخرى التي تصل مدد التعويض فيها إلى أشهر وسنوات
المشاريع المستقبلية	– الشروع في تأسيس شركة جديدة متخصصة في تأمين الأشخاص ، بعدما أصبح إلزامياً على شركات التأمين الفصل بين نشاط التأمين على الممتلكات والتأمين على الأشخاص ، بموجب القانون الصادر سنة 2006 والذي يُمهل الشركات العاملة في السوق الجزائرية بضرورة التأقلم مع التشريعات الجديدة قبل نهاية 2011 ؛ – رفع الحصة السوقية للشركة بنسبة 1٪ خلال 2010 ؛ – تحقيق رقم أعمال في حدود 100 مليون دولار عام 2012 ؛ – طرح منتجات جديدة : ومنها : التأمين التكميلي للعلاج بصفة جماعية وفردية وذلك حسب القدرة الشرائية للأسر والأفراد .

المصدر : راجع : *المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية* ، 2010/01/06 ، في الموقع الإلكتروني : www.cibafi.org

– ***معوقات شركة سلامة للتأمينات*** : بالنظر إلى واقع قطاع التأمين في الجزائر ، وتجربة شركة سلامة ، يمكن استقراء المعوقات التالية[1] :

- قانون التأمينات الحالي لا يسمح بتقديم خدمات ومنتجات التأمين التكافلي بشكل صريح ؛ كما هو الحال في الكثير من الدول التي نجحت في هذه التجربة ، ومنها : ماليزيا والسعودية والإمارات العربية المتحدة . . . ؛

[1] راجع : رشيد بوكساني، مرجع سابق، ص: 62–63؛ KPMG, Op.Cit, p. 19؛
Mohammed LEZOUL, «Takaful ″Assurance Islamique″ comme alternative à l'assurance traditionnelle», colloque international sur: *Crise Financière et économique et Gouvernance Mondiale*, faculté des sciences économiques et de gestion, Sétif, 20-21/10/2009, p. 5-6.

- يفرض القانون الجزائري على شركات التأمين المتواجدة في السوق الوطنية تخصيص نسبة 50٪ من مداخيل الشركة على شكل أسهم في سندات الخزينة العمومية ؛
- قامت شركة سلامة باستحداث رصيد خاص يشمل الفوائد التي تتحصَّل عليها ، بغرض فصلها عن الأرباح السنوية تحت إشراف هيئة الرقابة الشرعية التي تخضع لها ؛
- قامت شركة سلامة بإعداد قوائمها المالية في ذات النماذج المحاسبية التقليدية التي لا تراعي أسس العمل التأميني التكافلي ؛ ولا تتوافق مع ما جاءت به معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بالبحرين ؛
- عدم دخول بنوك إسلامية إلى السوق الجزائرية ؛ مما لا يسمح لشركة سلامة باستثمار اشتراكات التأمين فيها وتحقيق نسب نمو في القطاع ؛ حيث إن البنوك الإسلامية هي محرّك رئيس لقطاع التأمين التكافلي ؛
- انخفاض مستوى دخل الأفراد وارتفاع النفقات المعيشية ؛
- النظرة السلبية للتأمين واعتباره كضريبة ؛ نتيجة عدم توافر ثقافة تأمينية لدى أفراد المجتمع الجزائري التي تنامت في ظل الاقتصاد الاشتراكي ؛ حيث كانت الدولة توفِّر الحماية وتعوِّض الخسائر الحاصلة دون اللجوء إلى التأمين ؛ بالإضافة إلى تأخُّر صدور التشريعات المنظِّمة للقطاع ؛
- قصور شركات التأمين في ممارسة دورها في نشر الوعي التأميني في المجتمع الجزائري ؛ الأمر الذي يُؤثِر سلباً على حجم النشاط ؛
- ضعف وقصور مجالات الاستثمار وغياب السوق المالية ؛
- نقص الكفاءات البشرية المؤهَّلة والمدرَّبة على الأساليب الحديثة وفي مجال الرياضيات الأكتوارية ؛ حيث ما يُلاحَظ في الجزائر قلة الاهتمام بالتكوين الجامعي في مجال التأمين ؛
- لم يحض موضوع التأمين بالدراسة والتحليل لدى الباحثين والممارسين في الجزائر ، ويتجلّى ذلك في نقص البحوث الأكاديمية في هذا المجال ، وكذلك قلّة الملتقيات المتخصِّصة في هذا المجال .

خامساً : استشراف مستقبل الخدمات المالية الإسلامية في الجزائر

1- انفتاح الجزائر على الخدمات المالية الإسلامية

بدأ اهتمام الجزائر بالتوجُّه نحو الخدمات المالية الإسلامية منذ أوائل تسعينيات القرن الماضي ؛ عندما سمحت لبنك البركة بالعمل في السوق الجزائرية ، وامتد تأثير ذلك على انتعاش حركية البحث العلمي في مجال التمويل الإسلامي ؛ من خلال إعداد مجموعة كبيرة من الرسائل الجامعية والبحوث المنشورة في الدوريات العلمية والمقدَّمة إلى المؤتمرات العديدة ، ويبدو ذلك واضحاً من خلال الفعاليات التالية :

جدول 24: مؤشرات الاهتمام الجزائري بالخدمات المالية الإسلامية

السنة	المؤشرات
1990	– إنشاء هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومقرها مملكة البحرين ، بموجب اتفاقية التأسيس في 1990/02/26 في الجزائر
1991	– تأسيس أول بنك إسلامي في الجزائر (بنك البركة) في 1991/05/20
2000	– تأسيس أول شركة تأمين تكافلي في الجزائر (البركة والأمان سابقاً ، سلامة للتأمينات حالياً) في 2000/03/26
2005	– تنظيم ملتقى دولي حول : المصارف الإسلامية : واقع وآفاق ، كلية العلوم الإسلامية ، جامعة الجزائر
2006	– تأسيس أول بنك إسلامي في الجزائر (السلام) في شهر 2006/6
2008	– تنظيم المنتدى الإفريقي الثالث للتمويل الإسلامي في العاصمة الجزائرية
2009	– تنظيم ملتقيات دولية حول الأزمة المالية وبديل البنوك الإسلامية ، في عدة جامعات جزائرية
2010–2009	– فتح أول ماستر للتكوين في التأمين التكافلي والتمويل والبنوك الإسلامية ، في كلية الاقتصاد بجامعة سطيف
2010	– تنظيم ندوة علمية دولية حول : الخدمات المالية وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية ، بين جامعة سطيف والبنك الإسلامي للتنمية
2012	– يتوقَّع المراقبون والخبراء أن الجزائر مرشَّحة لاحتضان المزيد من البنوك الإسلامية ، وفتح نوافذ وفروع إسلامية لدى البنوك العمومية والخاصة

إن انفتاح الجزائر على الخدمات المالية الإسلامية ضرورة حتمية ؛ وذلك للاعتبارات التالية :

– ***الدور التنموي للمنتجات المالية الإسلامية* :** هناك كتلة نقدية كبيرة لمواطنين جزائريين تنمو خارج المنظومة المصرفية بسبب تحفُّظ أصحابها من مسألة التعامل بالفوائد الربوية ؛ حيث تُشير بعض الإحصاءات إلى وجود أكثر من 1.400 مليار د .ج خارج الدائرة الرسمية للتداول[1] ، ولا شك أن فتح المجال أمام البنوك الإسلامية وشركات التكافل سيؤدي إلى ما يلي :

- تمكين الاقتصاد الجزائري من الاستفادة من الأموال المكتنزة وغير المستثمَرة في تمويل مختلف قطاعاته الحيوية ؛ بما فيها القطاع

[1] سليمان ناصر، "النظام المصرفي الجزائري وتحديات العولمة"، مرجع سابق، ص: 15.

الفلاحي وقطاع المنشآت والمشاريع الكبرى التي أطلقتها الدولة الجزائرية خلال الأعوام الأخيرة؛ حيث توجد الجزائر في مرحلة هامة من مراحل التنمية؛

- تمكين شريحة واسعة من المتعاملين وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الاستفادة من المنتجات المالية الإسلامية في السوق الجزائرية.

جدول 25: تطور حجم التمويل الموجَّه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قِبل بنك البركة الجزائري خلال الفترة 1998–ماي2003

الوحدة: دينار جزائري

السنة	إجمالي تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	إجمالي التمويلات	النسبة
1998	660.483.827,18	2.989.944.194,16	٪22,09
1999	1.338.595.261,05	4.452.707.160,49	٪30,06
2000	1.964.720.055,92	5.997.206.660,13	٪32,76
2001	3.394.791.048,35	7.665.802.925,25	٪44,28
2002	5.846.409.988,35	12.887.202.330,18	٪45,37
ماي **2003**	3.038.192.529,59	6.266.857.199,23	٪48,48

المصدر: حيدر ناصر، "مساهمة بنك البركة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، في *الدورة الدولية حول: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية*، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو– مغاربي، جامعة سطيف، 2004، ص: 747.

- ***الطلب المتنامي على الخدمات المالية الإسلامية*** **:** يُقدَّر حجم المجتمع الجزائري ذو الأغلبية المسلمة بحوالي 35 مليون نسمة، كما إن نسب النمو السنوية المسجَّلة من قِبل بنك البركة و شركة سلامة للتأمينات قد تسمح بإعطاء تقديرات حول زيادة الطلب الفعلي المحتمل للجزائريين على الخدمات المالية الإسلامية؛ وبخاصة مع تزايد عدد المؤسسات المالية الإسلامية مستقبلاً؛
- ***تداعيات الأزمة المالية العالمية*** **:** هناك دعوة متنامية إلى إصلاح النظام المالي العالمي وتبنِّي النظام المالي الإسلامي في الأسواق المالية الدولية؛ حيث وافقت دول عربية وأوربية عديدة على فتح المجال أمام الخدمات المالية الإسلامية؛ وبخاصة بعد النتائج التي حقَّقتها المؤسسات المالية الإسلامية عقب الأزمة المالية العالمية الأخيرة؛ وهناك مجموعات مصرفية عربية ودولية تنتظر الاعتماد من بنك الجزائر منذ عام 2007؛ الأمر الذي يستدعي مراجعة المنظومة القانونية الحالية، من أجل جعلها مطابقة للتشريعات العالمية في مجال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين.

2- آفاق الخدمات المالية الإسلامية في الجزائر

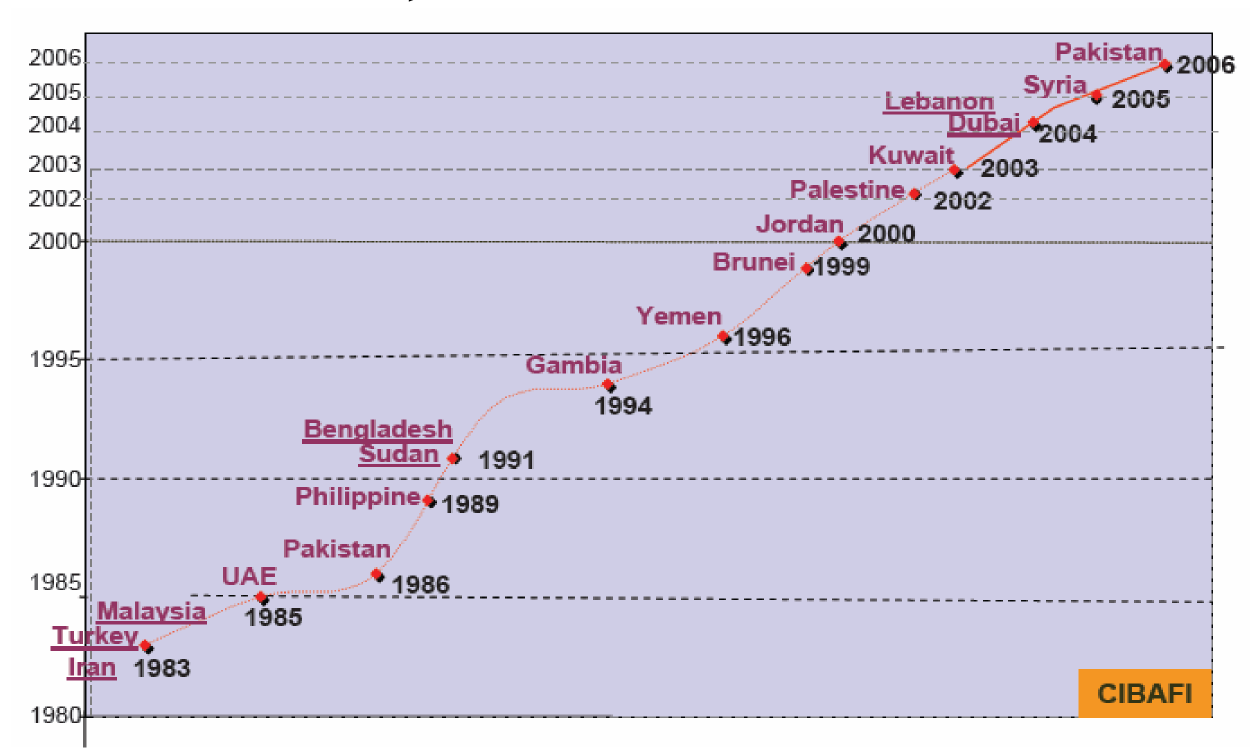
تسعى الجزائر إلى إصلاح منظومتها المصرفية والمالية كجزء من عملية الإصلاح الاقتصادي الشامل من أجل إعطاء هذه المنظومة دورها الأساسي في التنمية المستدامة، وهناك فرصة لكي تصبح الجزائر بوّابة لإفريقيا في مجال الخدمات المالية الإسلامية؛ حيث يحتاج ذلك إلى توافر مجموعة

من المتطلبات نستعرضها فيما يلي[1] :

– *تقنين العمل المالي الإسلامي*: إن سنّ قانون التكافل وقانون مصرفي خاص يتناول كل ما يتعلق بالبنوك الإسلامية وشركات التكافل من أحكام إنشائها والرقابة عليها ، سيوفِّر الإطار التشريعي الواضح لتنظيم عملها بما يتفق ومتطلبات الاقتصاد الوطني ، ويتطلب ذلك إيجاد مجموعة من الآليات والإجراءات أهمها :

- إدراج ملف العمل المالي الإسلامي ضمن ملفات إصلاح المنظومة المصرفية والمالية ، وإعطائه المكانة اللائقة ضمن أولويات إصلاح الاقتصاد الجزائري ؛
- تشكيل لجنة مختصة من خبراء شرعيين واقتصاديين وقانونيين ومصرفيين ، وتكليفها بإعداد قانون للبنوك الإسلامية وقانون لشركات التكافل ؛
- الاستفادة من تجارب الدول التي لها سبق في هذا المجال ، وبخاصة الدول التي عرف نظامها المالي تشريعات وقوانين متعلقة بتنظيم العمل التكافلي والمصرفي الإسلامي ؛
- قيام تعاون بين المؤسسات المالية الإسلامية والهيئات المعنيَّة ، مثل : بنك الجزائر ، وزارة المالية ، جمعية البنوك والمؤسسات المالية ، ثم البرلمان والحكومة للمصادقة على هذا التقنين .

شكل 3: تطور البيئة القانونية للبنوك الإسلامية



المصدر : عز الدين خوجة ، *المصرفية الإسلامية* ، الهيئة الإسلامية العالمية للاقتصاد والتمويل والمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية ، 2007 ، ص : 19 .

[1] راجع : محمود سحنون وميلود زنكري ، "انفتاح النظام المصرفي الجزائري على العمل المصرفي الإسلامي" ، في *المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول : إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة* ، مرجع سابق ، ص : 13–14 ؛ سليمان ناصر وعبد الحميد بوشرمة ، "متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر" ، *مجلة الباحث* ، جامعة ورقلة ، ع7 ، 2009–2010 ، ص : 311 .

- ***تنظيم العلاقة مع بنك الجزائر*** : إن إعداد قانون لتنظيم البنوك الإسلامية في الجزائر ، سيتيح فرصة تأسيس المزيد من البنوك الإسلامية ؛ لأنه سيحلّ الكثير من الإشكالات المتعلقة بالمعايير الرقابية والإشرافية والمحاسبية ، والتعامل مع مختلف المؤسسات المتواجدة في السوق المصرفية الجزائرية ؛ ومن ثمّ يُمكن لبنك الجزائر في ظل قانون يُنظِّم متطلبات الإنشاء والرقابة على البنوك الإسلامية أن يتعامل معها بوضوح وبإيجابية وفق نمط رقابي يراعي خصوصيتها ؛ وذلك على النحو التالي :

  - إنشاء إدارة خاصة بالمؤسسات المالية الإسلامية لدى بنك الجزائر ؛ للإشراف والرقابة والتوجيه ؛
  - اعتماد البنوك الإسلامية الراغبة في الاستثمار في الجزائر ، وتسهيل فتح نوافذ وفروع إسلامية لدى البنوك التقليدية العمومية والخاصة ؛
  - تكوين هيئة رقابة شرعية عليا ببنك الجزائر ، وإضافة معايير شرعية إلى المعايير المالية الأخرى لرقابة البنوك الإسلامية ؛
  - إعادة النظر في سياسة الاحتياطي النقدي على حسابات الاستثمار في البنوك الإسلامية ، وربط تطبيقه باستثمار أموالها داخل الجزائر ؛ حيث يتم فرض نسبة الاحتياطي الإلزامي إذا قامت باستثمار الأموال في الخارج ؛
  - قيام بنك الجزائر بدور الملجأ الأخير لإعادة التمويل بالنسبة للبنوك الإسلامية في حال تعرُّضها لأزمات السيولة المفاجئة ، من خلال صيغة القروض الحسنة أو كحساب استثماري لفترة محدَّدة ؛
  - بيع وشراء الأوراق المالية من البنوك الإسلامية ، من خلال السماح لها بإصدار صكوك إسلامية لتمويل مشاريع البنية التحتية ومشاريع إنتاج الطاقة وتحلية مياه البحر ؛
  - تطوير نماذج واستمارات للبيانات الدورية المطلوبة من البنوك الإسلامية ؛ بحيث تشمل :
    - جانباً شرعياً للتأكُّد من شرعية الاستثمارات ؛
    - جانباً محاسبياً للتأكُّد من صحة قياس وتوزيع الأرباح بين المساهمين والمودعين المستثمرين ؛ طبقاً لعقد المضاربة .
  - إعداد القوائم المالية وفقاً للمعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة بالبحرين التي تضع معايير محاسبية متوافقة مع المعايير المحاسبية المطبَّقة عالمياً من جهة ، ومتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية من جهة أخرى ؛
  - تبنِّي معيار كفاية رأس المال الذي أصدره مجلس الخدمات المالية الإسلامية في ماليزيا الذي يضع قواعد الحيطة والحذر المتوافقة مع المعايير العالمية مثل معايير بازل من جهة ، وتراعي خصوصية العمل في البنوك الإسلامية من جهة أخرى .

- ***تأهيل الموارد البشرية*** : توجد في الجزائر شركة تتولّى تكوين العمال في كل المجالات المصرفية (الشركة ما بين البنوك *SIBF*) ، ومدرسة وطنية وحيدة متخصصة في تكوين الإطارات المصرفية المؤهَّلة (المدرسة العليا للصيرفة *ESB*) ، ولا شك أن زيادة عدد المؤسسات المالية الإسلامية في الجزائر يعني الحاجة إلى المزيد من الموارد البشرية الواعية بأصول الخدمات المالية الإسلامية من خلال البرامج التدريبية والدورات التأهيلية ؛ مما يُسهم في الارتقاء بأداء هذه المؤسسات ومعالجة الاختلالات التي تنعكس على سمعتها ؛ الأمر الذي يتطلب ما يلي :

- قيام بنك الجزائر بإنشاء معهد تدريب مصرفي ؛ من أجل تأهيل العاملين لديه واستيعاب آليات الرقابة على البنوك الإسلامية ؛
- قيام البنوك الإسلامية وشركات التأمين التكافلي في الجزائر بفتح مراكز تكوين داخلية ؛ مما يزيد في كفاءة وتنافسية المؤسسات المالية الإسلامية القائمة ؛
- إنشاء قسم خاص بالخدمات المالية الإسلامية بالمدرسة العليا للبنوك بالجزائر ؛
- إنشاء مؤسسات تعليمية وتدريبية متخصصة في العلوم المصرفية والتكافلية الإسلامية ؛ بشكل يستجيب لاحتياجات سوق الخدمات المالية الإسلامية في الجزائر ؛
- إقامة شراكات وتحالفات إستراتيجية بين المؤسسات المالية الإسلامية والجامعات التي تفتح تخصّصات في المالية الإسلامية ؛
- تنظيم الدورات المتخصصة بالتعاون مع الهيئات الدولية ، مثل : المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية ، والمركز الدولي للتدريب المالي الإسلامي التابع للمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية .

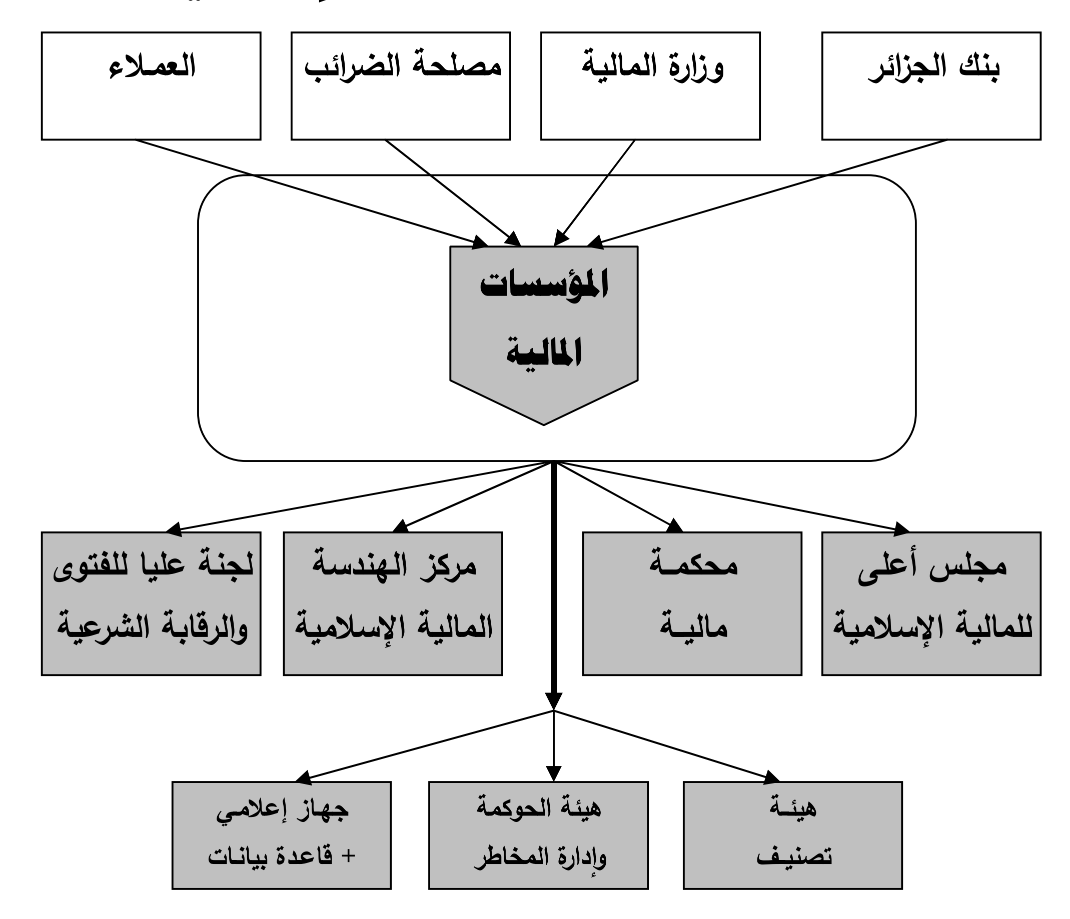
- ***تأسيس الهيئات المحلية الداعمة :*** بعد أن تقوم المؤسسات المالية الإسلامية بتفعيل نشاطاتها في الجزائر ، يمكنها أن تتعاون فيما بينها ومع الحكومة الجزائرية والوزارات القطاعية ذات الصلة على استكمال دورها بإنشاء هيئات أخرى لها مهام محدَّدة ؛ بهدف توفير الدّعم اللازم للمالية الإسلامية في الجزائر ، وزيادة حجم سوق خدماتها ؛ بما يُعزِّز قدرتها التفاوضية تجاه الهيئات الرسمية ؛ ولعل أهم هذه الهيئات هي :

- إنشاء **لجنة عليا للفتوى والرقابة الشرعية** ؛ من أجل التنسيق بين فتاوى الهيئات الشرعية في المؤسسات المالية والحدّ من التباين فيما بينها في القضايا الحساسة ، في إطار تبنّي المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة ، وإيجاد آليات للرقابة الشرعية في الممارسات العملية ؛
- إنشاء **محكمة مالية** ؛ من أجل إيجاد نظام قضائي متخصص في الجوانب المصرفية والمالية يتولّى تسوية نزاعات التأمين والبنوك ؛ حيث يُلاحَظ في تجربة الخدمات المالية الإسلامية في الجزائر غياب جهاز قضائي لتنفيذ الأحكام الخاصة بالعمل المصرفي والتأميني ؛
- إنشاء **مجلس أعلى للمالية الإسلامية** ؛ حيث يقوم بتقديم خدمات تدريبية واستشارية في مجال الخدمات المالية الإسلامية ، تشمل كافة الجوانب الشرعية والمصرفية والمالية والاقتصادية والإدارية ؛
- إنشاء **هيئة للحوكمة وإدارة المخاطر** ؛ من أجل تحقيق ممارسات شفافة وعادلة ونزيهة ، والتحكُّم في إدارة مخاطر المؤسسات المالية الإسلامية ؛ للحدّ من آثار الأزمات المالية ؛
- إنشاء **مركز للهندسة المالية الإسلامية** ؛ من أجل توفير البدائل للمنتجات والخدمات المالية التقليدية ، وطرح منتجات مبتكرة تستوعب الاحتياجات المالية الحقيقية للمواطن الجزائري ؛
- إنشاء **هيئة لتصنيف** المؤسسات والمنتجات المالية الإسلامية من الناحية الائتمانية والتكنولوجية والشرعية ؛ من أجل تقييم الملاءة المالية للمؤسسة أو منتجاتها ، ودرجة الانضباط الشرعي فيها ؛ واعتماد منح جائزة مالية للمؤسسة التي تملك أفضل موقع إلكتروني ،

وجائزة للمنتج الذي يتمتع بأفضل تصنيف بصفة دورية ضمن احتفالية خاصة ؛

- إنشاء **قاعدة للبيانات** التأمينية والمصرفية الإسلامية، من أجل توفير بنية معلوماتية وإحصائية ومرجعية للبحوث في المالية الإسلامية (معاجم، باحثين، علماء، خبراء اكتواريين، مؤسسات، أبحاث ودراسات. . .) ؛ نتيجة لتشتُّت الطاقات والكفاءات العلمية بفعل ضعف التواصل وغياب الحاضنات العلمية ؛
- إيجاد **جهاز إعلامي** يقوم بالتوجيه والتوعية بخدمات المؤسسات المالية الإسلامية وتوصيل المعلومات الضرورية عنها ؛ وبخاصة في مجال الفضائيات والمواقع الإلكترونية والمجلات المتخصصة والندوات والنشرات الدورية؛ حيث يُلاحَظ في تجربة الخدمات المالية الإسلامية في الجزائر ضعف في الجانب الإعلامي وقصور واضح في التواصل لتوعية المجتمع الجزائري بطبيعة المالية الإسلامية وآلياتها .

شكل 4: مقترح للهيئات الداعمة للمؤسسات المالية الإسلامية في الجزائر



ويمكن الاستفادة في هذا المجال من التجربة الماليزية التي عرفت إنشاء هيئات داعمة من قِبل البنك المركزي الماليزي ومؤسسات أخرى غير حكومية، نستعرضها في الجدول التالي :

جدول 26: الهيئات الداعمة للمالية الإسلامية في ماليزيا

الهيئة	سنة التأسيس	الدور
رابطة المؤسسات المصرفية الإسلامية ماليزيا	1995	تنظيم العلاقة بين البنوك الإسلامية، وتشجيع إنشائها بالتعاون والتشاور مع الهيئات التنظيمية والرقابية
المعهد الماليزي للصيرفة والتمويل الإسلامي	2001	تنمية رأس المال الفكري (التعليم والتدريب، الاستشارة، الأبحاث والنشر)
هيئة المعايير المحاسبية الماليزية	1997	تطوير وإصدار معايير محاسبية
مركز تنمية صناعة الأوراق المالية	1994	التعليم والتدريب في مجال الأسواق المالية
المركز الدولي للتعليم المالي الإسلامي	2005	توفير المحترفين والمتخصصين في مجال التمويل الإسلامي للأسواق المحلية والدولية (برامج الشهادات الاحترافية، برامج الدراسات العليا، برامج الأبحاث والنشر)
مكتب التوسط المالي	–	تسوية المنازعات والشكاوى بين العملاء والمؤسسات المالية الإسلامية (بنوك وتكافل)
مجلس الخدمات المالية الإسلامية	2002	تطوير معايير الإشراف على مستوى الصناعة المالية الإسلامية
المركز الدولي للقيادة المالية	–	تقديم برامج قيادية لمسؤولي الإدارات العليا والرؤساء التنفيذيين في المؤسسات المالية الإسلامية
الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية في المالية الإسلامية	2008	إجراء البحوث الشرعية التطبيقية في المالية الإسلامية، وتطوير قائمة معلوماتية للبحوث في المالية الإسلامية

المصدر: راجع: زاهار الدين محمد الماليزي، "تجربة ماليزيا في التنسيق بين المؤسسات المالية الداعمة للمصرفية الإسلامية"، في *مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول*، دائر الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي، 31 مايو – 3 يونيو 2009، ص: 1 – 50.

الخاتمـــــة :

يمكن النظر إلى تجربة الخدمات المالية الإسلامية في الجزائر بحكم حداثتها وصغر حجمها من خلال جوانب متعدّدة لا تقتصر فقط على الجانب العملي التطبيقي الذي لا يزال محدوداً ؛ بل من خلال السوق الطموحة والواعدة لهذه الخدمات ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة ؛ وذلك للاعتبارات التالية :

- حداثة تجربة الخدمات المالية الإسلامية نتيجة تأخُّر عملية تحرير القطاع المالي والمصرفي ؛
- هناك معوقات تقف أمام انتشار المؤسسات المالية الإسلامية في الجزائر ، منها : محدودية السوق من حيث عددها وحجمها وانتشارها في المناطق الداخلية للجزائر العميقة ، وافتقارها لنظام تشريعي وتنظيمي ، ومؤسسات بنية تحتية مساندة ، وموارد بشرية مؤهّلة للعمل في هذه المؤسسات ؛
- ضرورة أن تستمر المؤسسات المالية الإسلامية العاملة في الجزائر في حوار واتصال هادف مع الهيئات الرقابية والإشرافية ؛ من أجل إيجاد حلول للمشكلات التي تواجهها ؛ ممّا يسمح لها بالتطور والنمو والمنافسة ؛
- تبقى سوق الخدمات المالية الإسلامية في الجزائر غير مشبَّعة ، وهو ما يُعطي توقّعات بزيادة عدد البنوك الإسلامية وشركات التكافل المتواجدة فيها خلال الأعوام القليلة القادمة ، فهناك فرصة متاحة للجزائر في أن تُصبح "عاصمة المالية الإسلامية في المغرب العربي وإفريقيا" ؛ إذا ما استغلّت الطاقة الاستيعابية للسوق المصرفية والتكافلية الواعدة كأحد أهم مصادر تعبئة الموارد المالية ، ومن ثمّ تمويل احتياجات قطاعاتها الحيوية .

قائمة المراجع والمصادر

1. *الاتحاد العام العربي للتأمين*، في الموقع الإلكتروني : www.gaif-1.org
2. اتحاد المصارف المغاربية، *رسالة المصرفي المغاربي*، ع1، ديسمبر 2008، في الموقع الإلكتروني : www.ubm.org.tn
3. بن عمارة نوال، *الصيغ التمويلية ومعالجتها المحاسبية بمصارف المشاركة: دراسة تطبيقية ببنك البركة الجزائري*، رسالة ماجستير غير منشورة، 2001-2002، جامعة سطيف.
4. بن منصور عبد الله ومرابط سليمان، "تقييم تجربة بنك البركة في إطار إصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية"، في الدورة الدولية حول: *تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية*، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو-مغاربي، جامعة سطيف، 2004.
5. بنك البركة الجزائري، *تقرير النشاط*، 1999.
6. *بنك البركة الجزائري*، في الموقع الإلكتروني:

http://www.albaraka-bank.com/fr/index.php?option=com_content&task=view&id=231&Itemid=40

7. *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية*، ع52، 2003/08/27.
8. *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية*، ع72، 2008/12/24.
9. *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية*، ع67، 2009/11/19.
10. *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية*، ع11، 2010/02/10.
11. حمزة الحاج شودار، *علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل نظم الرقابة النقدية التقليدية*، رسالة ماجستير منشورة، دار عماد الدين للنشر والتوزيع، عمّان، ط1، 2009.
12. حيدر ناصر، "الصيرفة الإسلامية بين منطق المداينة ومنطق الاستثمار: تجربة بنك البركة الجزائري، تصورات أولية لمراجعة شاملة لتنظيم وأساليب عمل البنوك الإسلامية"، في *المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول: إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة*، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 11-2008/03/12.
13. حيدر ناصر، "مساهمة بنك البركة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، في *الدورة الدولية حول: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية*، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو-مغاربي، جامعة سطيف، 2004.

14. رحيم حسين، *الاقتصاد المصرفي*، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، ط1، 2008.

15. رشيد بوكساني، "إصلاحات وواقع سوق التأمينات في الاقتصاد الجزائري"، *مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي*، مخبر التنمية وإستراتيجيات الاندماج في الاقتصاد العالمي، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، ع1، 2006.

16. زاهار الدين محمد الماليزي، "تجربة ماليزيا في التنسيق بين المؤسسات المالية الداعمة للمصرفية الإسلامية"، في *مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول*، دائر الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي، 31 مايو – 3 يونيو 2009.

17. سليمان ناصر وعبد الحميد بوشرمة، "متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر"، *مجلة الباحث*، جامعة ورقلة، ع7، 2009-2010.

18. سليمان ناصر، "النظام المصرفي الجزائري وتحديات العولمة"، *مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية*، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، ع1، جانفي 2008.

19. سليمان ناصر، "تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر: الواقع والآفاق من خلال دراسة تقييمية مختصرة"، *مجلة الباحث*، جامعة ورقلة، ع4، 2006.

20. سليمان ناصر، *علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل المتغيرات الدولية الحديثة: مع دراسة تطبيقية حول علاقة بنك البركة الجزائري ببنك الجزائر*، أطروحة دكتوراه منشورة، مكتبة الريام، الجزائر، ط1، 2006.

21. عبد الرحمن أبو رومي، "السلام.. ثاني بنك إسلامي يقتحم سوق الجزائر"، 2008/10/21، في الموقع الإلكتروني: www.islamonline.net

22. عبد الرحمن بن خالفة، "المعالم الأساسية للقطاع المصرفي الجزائري ومحاور تطويره وتحديثه"، في *المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول: إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة*، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 11-2008/03/12.

23. عز الدين خوجة، *المصرفية الإسلامية*، الهيئة الإسلامية العالمية للاقتصاد والتمويل والمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، 2007.

24. *المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية*، 2010/01/06، في الموقع الإلكتروني: www.cibafi.org

25. المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، *الإنجازات والتقييم لعام 2009*، سلسلة حصاد إنجازات الصناعة المالية الإسلامية، 2009.

26. محمود سحنون وميلود زنكري، "انفتاح النظام المصرفي الجزائري على العمل المصرفي الإسلامي"، في *المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول: إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة*، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 11-2008/03/12.

27. مصرف السلام–الجزائر، *الشروط المصرفية*، 2009.

28. مصرف السلام–الجزائر، في الموقع الإلكتروني: www.alsalamalgeria.com

29. Abdelkrim NAAS, *Le système bancaire algérien : De la décolonisation à l'économie de marché*, Edition INAS, Paris, 2003.
30. Conseil National des Assurances, *Note de conjoncture du marché des assurances 2ème trimestre 2009*.
31. KPMG, *Guide des Assurances en Algérie*, 2009.
32. Mohammed LEZOUL, «Takaful ″Assurance Islamique″ comme alternative à l'assurance traditionnelle», colloque international sur: *Crise Financière et économique et Gouvernance Mondiale*, faculté des sciences économiques et de gestion, Sétif, 20-21/10/2009